(الأثر القانوني لحكم التحكيم الإلكتروني)

إعداد

د. منصور عادل عبدالقادر علي

محاضر بكلية القانون - جامعة طبرق

الملخص:

يُعتبر حكم التحكيم الثمرة الأساسية والهدف النهائي لعملية التحكيم، ولكنه يفقد قيمته القانونية والعلمية إذا بقي مجرد نصوص مكتوبة غير قابلة للتنفيذ. في هذا البحث، أوضحنا أن حكم التحكيم الإلكتروني هو القرار النهائي في موضوع النزاع التحكيمي، والذي تصدره هيئة التحكيم من خلال الوسائل الإلكترونية. ويجب أن يُصدر حكم التحكيم الإلكتروني بصيغة مكتوبة، مسبباً، وموقعاً من قبل المحكمين، مع الإشارة إلى أسماء الأطراف والمحكمين، وتحديد لغة التحكيم باتفاق بينهم. كما أشرنا إلى أن تنفيذ حكم التحكيم الوطني لا يواجه عادةً مشاكل، إذ يُنفذ وفقاً لقواعد المرافعات المدنية والتجارية للدولة المعنية. أما بالنسبة لتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، فقد نصت اتفاقية نيويورك على أن تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني يتم وفق شروط أقل تعقيداً مقارنة بقوانين الدول المتعاقدة.

Abstract :

The arbitration award represents the core outcome and ultimate goal of the arbitration process. However, this award holds no legal or scholarly value if it remains merely as unenforceable written statements. In our research, we demonstrated that an electronic arbitration award serves as the final ruling on the subject of the arbitration case, delivered by the arbitration panel through electronic means. The electronic arbitration award must be issued in writing, substantiated with reasoning, and signed by the arbitrators. It must also include the names of the parties and the arbitrators, with the language of arbitration agreed upon between the parties. Additionally, we clarified that there are no challenges in implementing a national arbitration award, as it follows the rules of civil and commercial litigation within the respective country. However, when it comes to implementing foreign arbitration awards, the New York

Convention stipulates that electronic arbitration awards should be enforced under more lenient conditions compared to the laws of the contracting states.

مقدمة:

التحكيم الإلكتروني يعد من الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع في الفترة الأخيرة بين القانونيين، إذ يمثّل مزيجًا من القواعد البديلة لحل النزاعات. ولا يختلف التحكيم الإلكتروني عن التحكيم التقليدي إلا من حيث الوسيلة التي يتم من خلالها إجراؤه. يميل الأطراف المتنازعون في العقود الدولية إلى تجنب عرض نزاعاتهم على قضاء إحدى الدول، لذا غالبًا ما تتضمن هذه العقود شرط التحكيم.

تنتهي الخصومة بشكل طبيعي بصدور حكم يحسم النزاع، إذ يُعد هذا الحكم هو الغاية الأساسية لكل خصومة. وحكم التحكيم هو القرار الذي تصدره هيئة التحكيم وفقًا للأحكام القانونية، سواء كان ذلك في نهاية الخصومة أو في مسألة إجرائية. يعتبر حكم التحكيم من أبرز القضايا التي تضع مشروعية التحكيم الإلكتروني على المحك، حيث يتطلب تنفيذ الحكم استيفاء بعض الشروط المشددة في مرحلة الإعداد ليتم الاعتراف بأثره في التنفيذ.

في هذا البحث، سنسلط الضوء على ماهية التحكيم الإلكتروني وشكله في المبحث الأول، ثم ننتقل إلى توضيح كيفية تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الوطني والأجنبي في المبحث الثاني.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى توضيح معنى حكم التحكيم الإلكتروني، وبيان الشكل القانوني المطلوب له، بالإضافة إلى شرح كيفية تنفيذ الحكم الإلكتروني على الصعيدين الوطني والدولي.

إشكالية البحث: يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هو الشكل القانوني لحكم التحكيم الإلكتروني؟

كيف يتم تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني والأجنبي؟

منهجية البحث: سوف نعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي، الوصفي، والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتحكيم، مع إجراء مقارنة بين القوانين المختلفة.

خطة البحث:

العنوان: الأثر القانوني لحكم التحكيم الإلكتروني

المبحث الأول: ماهية وشكل حكم التحكيم الإلكتروني

المطلب الأول: التعريف بحكم التحكيم الإلكتروني

المطلب الثاني: شكل حكم التحكيم الإلكتروني

المبحث الثاني: تنفيذ الحكم الإلكتروني

المطلب الأول: تنفيذ حكم التحكيم الالكتروني الوطني

المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الأجنبي

الكلمات المفتاحية: دور، حكم، تحكيم إلكتروني، محكم، تنفيذ.

المبحث الأول:
ماهية وشكل حكم التحكيم الإلكتروني
إن تنفيذ أحكام المحكمين، سواء كانت وطنية أو أجنبية، يُعَدّ الهدف النهائي لنظام التحكيم وثمرته الأساسية. ولا شك أن حكم التحكيم الإلكتروني هو ثمرة اتفاق وإجراءات التحكيم بشكل عام بالنسبة لأطراف التحكيم من جهة، ولجهة قضاء الدولة كجزء من سيادتها من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، سنحاول في هذا المبحث تعريف حكم التحكيم الإلكتروني وبيان شكله من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول:
التعريف بحكم التحكيم الإلكتروني
يشير مصطلح حكم التحكيم الإلكتروني إلى القرار النهائي الذي تصدره هيئة التحكيم في موضوع النزاع أو في جزء منه. سواء قررت الهيئة قبول جميع طلبات الأطراف أو رفضها جميعًا، بعد تبادل اللوائح والمذكرات وتقديم البيانات، تقوم الهيئة بحجز الدعوى للحكم وإصدار قرار نهائي وشامل في كافة طلبات الأطراف في آن واحد. (1)

كما عرّف بعض الفقهاء حكم التحكيم الإلكتروني بأنه جميع القرارات التي تصدرها هيئة التحكيم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الإنترنت، سواء كانت هذه القرارات نهائية، أو مؤقتة، أو تمهيدية، أو جزئية، دون الحاجة إلى تواجد فعلي لأعضاء هيئة التحكيم في مكان واحد. (2)

وبصورة عامة، اعتبر بعض الباحثين أن حكم التحكيم هو عمل قضائي يتسم بخصائص الأحكام التي تصدرها المحاكم التقليدية من حيث قوة الحكم الملزم، بحيث يمنع أحد أطراف النزاع من اللجوء إلى جهة قضائية أخرى بعد صدور الحكم التحكيمي. (3)

وقد اختلف الفقه في تعريف حكم التحكيم الإلكتروني إلى اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الموسع والاتجاه المضيق.

الاتجاه الموسع: يعرف حكم التحكيم الإلكتروني بأنه القرار الصادر عن هيئة التحكيم عبر وسائل إلكترونية والذي يفصل في النزاع بشكل قطعي، سواء تعلق النزاع بموضوع الدعوى أو بمسألة إجرائية معينة.

الاتجاه المضيق: ينظر إلى حكم التحكيم الإلكتروني باعتباره القرار الذي يُنهي النزاع بشكل كلي أو جزئي، بحيث يُعتبر حكماً فاصلاً في النزاع حتى لو كان لا يتطرق إلى جميع الطلبات بشكل مباشر. (4)

وقد عرّف البعض حكم التحكيم النهائي بأنه الهدف الأساسي الذي يسعى إليه أطراف اتفاق التحكيم الإلكتروني، حيث تنتهي دعوى التحكيم عند صدوره، ويكتسب الحجية القانونية ويصبح واجب النفاذ. لذا، يُعتبر حكم التحكيم الإلكتروني القرار الحاسم في موضوع الدعوى التحكيمية، والذي يصدر عن هيئة التحكيم عبر الوسائل الإلكترونية. (5)

كما يُعرّفه بعض الفقهاء بأنه القرار الذي يصدره المحكم، والذي يفصل بشكل قاطع سواء كليًا أو جزئيًا في النزاع المعروض أمامه، بغض النظر عما إذا كان هذا القرار يتعلق بجوهر النزاع نفسه، أو بالاختصاص، أو بمسألة إجرائية أدت إلى إصدار الحكم وإنهاء الخصومة.(6)

المطلب الثاني:

شكل حكم التحكيم الإلكتروني

نظرًا لأن الأحكام تُعد عنوانًا للحقيقة التي قضت بها، حرص المشرع على أن تكون في إطار شكلي يحميها من أي تلاعب أو تزوير. وقد تجسدت هذه الشكليات في عدة متطلبات قانونية، كما هو الحال في التشريعات المصرية:

1. صدور الحكم كتابة وتوقيعه من المحكمين: وفقًا للمادة (1/43) في قانون التحكيم المصري.
2. أن يكون الحكم معللًا: وفقًا للمادة (2/43) في قانون التحكيم المصري.
3. اشتمال الحكم على أسماء الخصوم والمحكمين وصفاتهم: وفقًا للمادة (3/43) في قانون التحكيم المصري، وتفاصيل شكل الحكم الإلكتروني وفقًا للقوانين الدولية والمحلية: حددت المادة 25 من تنظيم محكمة القضاء الشكل القانوني لحكم التحكيم الإلكتروني، (7) واشتملت على النقاط التالية:
    1. يعتبر حكم التحكيم صادرًا في دولة مقر التحكيم، حتى وإن لم يكن كذلك فعليًا.
    2. يجب أن يكون الحكم معللًا.
    3. يتعين توقيع الحكم، وأن يتضمن تاريخ صدوره.

من المعروف أن مفهوم "المقر" يكتسب أهمية قانونية باعتبار الحكم وكأنه صدر في دولة المقر، حتى وإن لم يكن ذلك فعليًا.(8) بالنسبة للغة حكم التحكيم الإلكتروني، فهي تُحدد بناءً على طبيعة التحكيم نفسه كإجراء يتم بالاتفاق بين الأطراف، وبالتالي لا يشترط أن يكون الحكم باللغة العربية. الهدف من تحديد اللغة هو تمكين أطراف التحكيم من قراءة الحكم وفهم مضمونه وأسبابه التي استند إليها، مما يسمح لكل طرف بمعرفة حقوقه والتزاماته، ويُسهّل تنفيذ الحكم والطعن عليه إذا لزم الأمر.(9)

فيما يتعلق بوجوب توقيع الحكم، تشترط الوثائق الدولية والوطنية ذلك، مثل المادة (1/31) من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، التي تنص على وجوب إصدار الحكم كتابة وتوقيعه من قبل المحكم أو المحكمين.(10) وكذلك، نصت المادة (41) من قانون التحكيم الأردني على ضرورة أن يتم تدوين حكم التحكيم كتابةً وتوقيعه.

أ.يتعين تدوين حكم التحكيم كتابةً وتوقيعه من قبل المحكمين، وفي حال تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم، يكفي توقيع الأغلبية بشرط ذكر أسباب عدم توقيع الأقلية.

ب.يجب أن يكون حكم التحكيم مسببًا، إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على عدم ضرورة ذلك، أو إذا كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم.(11)

كما نصت **المادة (21) من قانون التحكيم الإلكتروني التجاري الدولي** على أن يصدر حكم التحكيم كتابةً ويوقعه المحكم أو المحكمون. وفي حال اشتراك أكثر من محكم في إجراءات التحكيم، يجب توضيح كيفية توقيع الأغلبية أو جميع أعضاء هيئة التحكيم، مع ذكر سبب غياب أي توقيع.

ب.يجب توضيح الأسباب التي بني عليها الحكم، ما لم يتفق الطرفان على عدم ذكرها، أو إذا صدر القرار بناءً على شروط متفق عليها وفقًا للمادة.(30)

ج.يجب أن يُذكر في الحكم تاريخ صدوره ومكان التحكيم،المحدد وفق الفقرة الاولي من المادة الثانية ويُعتبر الحكم صادراً في هذا المكان المحدد. (12)

وقد نصت المادة (80) من القانون رقم (10) لسنة 2023 بشان التحكيم التجاري الليبي يجب ان يكون حكم التحكيم الالكتروني مكتوبا وان يتضمن التالي :

1_اسماء المحكمين الذين اصدروه وتاريخ ومكان صدوره

2_ اسماء والقاب اطرافه ومحل اقامتهم او مراكز ادراتهم

3_ أسماء المحاميين والمستشارين ان وجدو

4_توقيع المحكم او المحكمين الذين اصدروه (13)

اما بالنسبة للقانون الليبي فقد نص في مادة 760 (قانون المرافعات الليبي) يبصدر حكم التحكيم بأغلبية الاراء بعد مداولة المحكمة ويجب ان يشمل بوجه خاص على صورة من مشارطة التحكيم وعلى ملخص اقوال الخصوم ومستنداتهم واسباب الحكم ومنطوقة والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقيع المحكمين .(14)

المبحث الثاني:

تنفيذ الحكم الإلكتروني

تنتهي عادةً خصومة التحكيم الإلكتروني بصدور حكم يفصل في النزاع كما هو الحال في المحاكم العادية، حيث يقوم القاضي بتطبيق القانون الوطني عند تنفيذ الحكم، ويراعي الشروط والإجراءات المحددة في هذا القانون. وعلى نحو مماثل، يقوم المحكم بمراعاة هذه الشروط، إلا أن تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني يتميز ببعض الخصائص والآليات التي تميزه عن التحكيم التقليدي، أبرزها القوة التنفيذية التي يتمتع بها حكم التحكيم الإلكتروني. (15)

من المؤكد أن الحكم الذي يصل إليه المحكمون يُعدّ الثمرة الحقيقية للتحكيم. ولكن هذا الحكم لا يكتسب قيمة قانونية أو علمية إذا بقي نصًا مكتوبًا غير قابل للتنفيذ. يعتبر تنفيذ الأحكام أهم

مراحل المنازعات التحكيمية، إذ يسعى كل طرف إلى تنفيذ الحكم بسرعة للحصول على حقوقه التي أقرّتها هيئة التحكيم. (16)

سنقسّم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول:
تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني الوطني
عند انتهاء إجراءات التحكيم وإصدار الحكم، يمكن للأطراف اللجوء إلى القضاء لاستصدار أمر التنفيذ. وقد تناولت مختلف التشريعات قضية تنفيذ أحكام التحكيم وحددت الجهات القضائية المختصة بإصدار أوامر التنفيذ، والإجراءات الواجب اتباعها، وكيفية التظلم منها. يتم إصدار حكم التحكيم الإلكتروني باستخدام وسائل إلكترونية سواء من حيث الكتابة أو التوقيع، ويتطلب ذلك توفر القواعد القانونية التي تعترف بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين من خلال هيئة تصديق إلكترونية لتسهيل مسألة الإثبات. (17)

في هذا السياق، قد تجد الجهات الرسمية المختصة بالتنفيذ، مثل المحكمة التي تصدر الصيغة التنفيذية وأجهزة التنفيذ الأخرى، صعوبة في تنفيذ قرار التحكيم الإلكتروني ما لم يكن هناك قانون وطني أو اتفاقية دولية تلزم السلطات الوطنية بالاعتراف بهذه القرارات وتنفيذها. في الأردن، على سبيل المثال، يتطلب منح صفة التنفيذ لقرار التحكيم الإلكتروني تأييده من المحكمة. (18)

وتؤكد القوانين الوطنية في مختلف الدول على ضرورة إيداع حكم التحكيم لدى المحكمة المختصة من أجل الحصول على الصيغة التنفيذية، ويُعتبر الحكم الإلكتروني حكمًا معترفًا به إذا استوفى الشروط القانونية الوطنية مثل الأحكام التحكيمية العادية. (19)

تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في القانون المصري وفقًا لقانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994، تختص المحكمة المصرية التي لها الولاية الأصلية بنظر مسائل التحكيم التي يحيلها هذا القانون إلى القضاء المصري، كما هو منصوص عليه في المادة 9. وفي حال كان التحكيم تجاريًا أو دوليًا، سواء أجري داخل مصر أو خارجها، فإن محكمة استئناف القاهرة تكون مختصة، ما لم يتفق الأطراف على اختصاص محكمة استئناف أخرى. تنص المادة 56 من هذا القانون على أن رئيس المحكمة المختصة، أو من ينيبه، يصدر أمر تنفيذ حكم المحكمين بناءً على طلب مرفق بما يلي:

1. أصل الحكم أو صورة موقعة منه.
2. صورة من اتفاق التحكيم.
3. ترجمة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادراً بها.
4. صورة من المحضر الذي يدل على إيداع الحكم وفقًا للمادة 47. (20)

يتعين على القاضي المختص إصدار أمر التنفيذ بناءً على الضوابط المحددة في المادة 85 من قانون التحكيم المصري في المواد المدنية والتجارية رقم 27 لسنة 1994، وهي كما يلي:

1. لا يُقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى.
2. لا يجوز إصدار أمر التنفيذ وفقًا لهذا القانون إلا بعد التأكد من الشروط التالية:

أ. أن الحكم لا يتعارض مع أي حكم سبق أن صدر من المحاكم المصرية بشأن نفس موضوع النزاع.

ب. أن الحكم لا يحتوي على ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية.

ج. أن الحكم قد تم إعلانه للطرف المحكوم عليه إعلانًا صحيحًا.(21)

عند استعراض التنظيم المتعلق بالتحكيم الإلكتروني في محكمة القضاء الكندية، نجد أن المادة 6/25 تنص على التزام الأطراف، بمجرد خضوعهم لهذا التنظيم، بتنفيذ حكم التحكيم دون تأخير.(22)

أما بالنسبة لاتفاقية نيويورك لعام 1958 المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجانب، فإنها تُعد واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. إذ تبرز هذه الاتفاقية كوثيقة شاملة ومفتوحة لجميع الدول، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاعات. وقد كان لهذه الاتفاقية دورٌ بارز في دعم وتطوير التحكيم الدولي، من خلال وضع معايير واضحة لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الدول الأعضاء، مما يسهم في تعزيز الثقة الدولية في قرارات التحكيم.(23)

يتشابه حكم التحكيم الإلكتروني مع حكم التحكيم التقليدي من حيث الجوهر، حيث لا يوجد اختلاف عملي كبير بين النوعين، إلا أن التحكيم الإلكتروني يتم عبر وسائل إلكترونية. وهناك قاعدة مستقرة في جميع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية تنص على أن التحكيم النافذ والقابل للتنفيذ يتطلب وجود اتفاقية تحكيم تكون معترفًا بها قانونيًا كشرط أساسي.(24)

وتشترط القوانين الوطنية في معظم الأحيان إيداع حكم التحكيم لدى قلم كتاب المحكمة المختصة، حيث يكون للقاضي المخول صلاحية إصدار صيغة الأمر بالتنفيذ. في حال تحديد مكان للتحكيم، يُعتبر الحكم الإلكتروني كأي حكم تحكيمي آخر ويتمتع بجنسيته الخاصة بناءً على المكان الذي جرى فيه التحكيم.(25)

المطلب الثاني

تنفيذ حكم التحكيم الالكتروني الاجنبي

اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجانب وضعت قواعد هامة لتنظيم تنفيذ هذه الأحكام. مع ذلك، لم تفرض الاتفاقية شروطًا محددة للاعتراف أو لتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، بل تركت ذلك لقوانين المرافعات الوطنية في بلد التنفيذ. ومن المبادئ الأساسية التي أقرّتها اتفاقية نيويورك، أنها تمنع إخضاع تنفيذ حكم التحكيم لشروط أشد أو لتكاليف قضائية أعلى مما يُفرض على أحكام التحكيم الداخلي في تلك الدولة.(26)

على الصعيد الدولي، بُذلت عدة محاولات لتوحيد القواعد المتعلقة بمسألة الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية والدولية. هذا الموضوع لطالما كان محل جدل بين مختلف القوانين الوطنية، مما دفع عصبة الأمم إلى إبرام اتفاق جنيف في 14 سبتمبر 1952، بشأن تنفيذ الأحكام التحكيمية الدولية، والذي كان له أثر كبير على التشريعات الوطنية المختلفة. (27)

أما في المملكة العربية السعودية، يختص ديوان المظالم بمراجعة وتنفيذ الأحكام الأجنبية التي يُطلب تنفيذها داخل المملكة. لهذا الغرض، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات لتدقيق هذه الأحكام، وذلك لضمان تطابقها مع القوانين الوطنية والشروط اللازمة للاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها.

فيما يتعلق بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في المملكة العربية السعودية، يتبع ديوان المظالم إجراءات محددة بناءً على نوعية النظام القضائي الذي أصدر الحكم:

1. **أحكام تحكيمية صادرة عن مؤسسات قضائية تابعة لدولة أجنبية،** والتي لا توجد بينها وبين المملكة العربية السعودية أي اتفاقية.
2. **أحكام تحكيمية صادرة عن نظام دولة أجنبية،** توجد بينها وبين المملكة اتفاقية تعاون قانوني.
3. **أحكام تحكيمية صادرة عن مركز تحكيمي مؤسسي دولي،** له نظام معترف به يتوافق مع القوانين والمعايير المطلوبة.(28)

وفقًا لاتفاقية نيويورك لعام 1958، تحدد المادة الرابعة الشروط اللازمة للاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، حيث تتطلب هذه المادة من الطرف الذي يطلب الاعتراف بالحكم وتطبيقه، تقديم الوثائق التالية:

1. للحصول على الاعتراف وتنفيذ الحكم المنصوص عليهما في المادة السابقة، يجب على الطرف الذي يطلب الاعتراف بالحكم وتنفيذه تقديم الوثائق التالية:

أ- القرار الأصلي مصدق عليه حسب الأصول المتبعة، أو نسخة منه معتمدة بشكل صحيح.

ب- الاتفاق الأصلي المشار إليه في المادة الثانية من الاتفاقية، أو صورة معتمدة حسب الأصول.

2. إذا كان الحكم أو الاتفاق بلغة غير اللغة الرسمية للبلد الذي يُطلب فيه الاعتراف بالقرار وتنفيذه، يجب على الطرف المتقدم تقديم ترجمة معتمدة لهاتين الوثيقتين إلى اللغة الرسمية، على أن تكون الترجمة مصدقة من قبل موظف رسمي أو مترجم محلف أو ممثل دبلوماسي أو قنصلي.(29)

وفيما يتعلق بتنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، نصت المادة 6/25 من محكمة التحكيم عبر الإنترنت على أن الأطراف، بمجرد خضوعهم لهذا النظام، يتعهدون بتنفيذ حكم التحكيم دون تأخير.(30)

فيما يتعلق بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي وفقًا لقانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994، فقد نصت المادة (9) في الفقرة (1) على أن المحكمة المختصة بنظر مسائل التحكيم التي يحيلها هذا القانون إلى القضاء المصري هي المحكمة التي لها الولاية الأصلية على النزاع. أما إذا كان التحكيم تجاريًا أو دوليًا، سواء أُجري في مصر أو في الخارج، فإن الاختصاص يكون لمحكمة استئناف القاهرة، ما لم يتفق الطرفان على اختصاص محكمة استئناف أخرى في مصر.

وتنص المادة 56 من هذا القانون على أن رئيس المحكمة المختصة المشار إليها في المادة (9)، أو من ينيبه، هو المسؤول عن إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم. يجب تقديم طلب تنفيذ الحكم مرفقًا بالوثائق التالية:

1. **أصل الحكم** أو صورة موقعة منه.
2. **صورة من اتفاق التحكيم**.
3. **ترجمة معتمدة** إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادراً بها.
4. **صورة من المحضر** الذي يثبت إيداع الحكم وفقاً للمادة 47 من هذا القانون.

حددت المادة 58 من قانون التحكيم المصري شروط تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، حيث نصت في فقرتها الثانية على عدم جواز تنفيذ حكم التحكيم وفقًا لهذا القانون إلا بعد التأكد من:

أ- عدم تعارض الحكم مع أي حكم سابق صادر من المحاكم المصرية في موضوع النزاع.
ب- عدم تعارض الحكم مع النظام العام في جمهورية مصر العربية.
ج- إعلان الحكم للمحكوم عليه إعلانًا صحيحًا.(31)

أما بالنسبة للقانون الليبي رقم 10 لسنة 2023 بشأن التحكيم التجاري، فقد نص في المادة 62 على الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية. ينفذ حكم التحكيم الأجنبي في ليبيا بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك عبر تقديم طلب كتابي لرئيس محكمة الاستئناف. يلتزم رئيس المحكمة بإصدار أمر تنفيذ الحكم ومنحه الصيغة التنفيذية في غضون يومين من تاريخ تقديم الطلب.(32)

الخاتمة

استجابةً للتطورات الكبيرة التي شهدتها التجارة الدولية، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إيجاد نظام للتحكيم التجاري الدولي يكون أكثر توافقًا مع هذه التطورات ويلبي المتطلبات المتغيرة للتجارة العالمية، ويعالج التحديات المعقدة التي تواجهها، ومن أبرزها مسألة تنفيذ أحكام التحكيم سواء الأجنبية أو الوطنية. في هذا البحث، قمنا بتوضيح ماهية حكم التحكيم الإلكتروني وشكله، وبيّنا أن هذا النوع من الأحكام يُعدّ القرار الحاسم في موضوع النزاع التحكيمي. وأشرنا إلى أهمية أن يصدر الحكم بصيغة مكتوبة، وأن يكون موقّعًا من المحكمين، ومعلّلًا، ويشمل أسماء الأطراف. يعتبر حكم التحكيم وطنيًا إذا صدر في البلد الذي يُراد تنفيذ الحكم فيه. أما في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الأجنبية، فقد تناولنا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية

نيويورك، التي تضمن تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية بظروف وإجراءات أقل تعقيدًا مقارنة بالشروط التي تفرضها الدول المتعاقدة للاعتراف بالأحكام الداخلية وتنفيذها.

النتائج:

1. **إجراءات التنفيذ:**يخضع حكم التحكيم الإلكتروني لنفس إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم التقليدية، ويُعامل كأي حكم محلي، شريطة الالتزام بتطبيق قواعد القانون الوطني للدولة التي جرى فيها التحكيم.
2. **الاعتراف الدولي:**تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني والاعتراف به في الدول الأجنبية يخضع لأحكام اتفاقية نيويورك لعام 1958، التي وضعت إطارًا قانونيًا واضحًا للاعتراف بأحكام التحكيم الدولية وتنفيذها.
3. **الحكم القضائي:**يُعتبر حكم التحكيم الإلكتروني بمثابة حكم قضائي فعلي في النزاع، تتوفر فيه خصائص العمل القضائي، ولا يُصدر باسم دولة محددة لأنه لا يخضع لسيادة دولة معينة، وبالتالي يُعد وثيقة رسمية قابلة للتنفيذ.
4. **التكامل مع القضاء:**يعكس تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني مدى فعاليته كوسيلة لحل وتسوية النزاعات، ويمثل مثالًا للتكامل بين القضاء التقليدي ونظام التحكيم

التوصيات:

1. **تشجيع التحكيم الإلكتروني:**يُوصى بتعزيز اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل النزاعات بين الأطراف في جميع الدول، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات المحلية والدولية لتوضيح مفهوم التحكيم الإلكتروني وتسليط الضوء على دوره الفعّال في تسوية النزاعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية.
2. **تعزيز الحجية القانونية:**ينبغي الاعتراف بقوة وحجية قرارات المحكمين ومنحها الأثر التنفيذي اللازم، سواء كانت هذه القرارات داخلية أو دولية، لتعزيز مصداقية وفعالية التحكيم الإلكتروني كآلية بديلة لحل النزاعات.
3. **تحفيز التنفيذ الطوعي:**يُفضل أن توفر مراكز التحكيم الإلكتروني حوافز خاصة للطرف الخاسر تشجعه على التنفيذ الطوعي لقرارات التحكيم الإلكتروني. كما يجب النظر في إنشاء آليات إجبارية لتنفيذ القرارات، تحاكي سلطات التنفيذ القضائية في الدولة.
4. **توحيد الإجراءات القانونية:**يُوصى بإيجاد حلول فعّالة للصعوبات التي قد تواجه تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في الدول الأخرى، ومن بينها التفاوت في الأنظمة القانونية والإجراءات التنفيذية. يتطلب ذلك العمل على توحيد وتسهيل تلك الإجراءات، بما يعزز من قابلية تنفيذ الأحكام الأجنبية وتسهيل الاعتراف بها دوليًا.

قائمة الهوامش

1. سارة عبد الحسين رحمانيات , تنفيذ الحكم الالكتروني , رسالة ماجستيركلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط سنه 2011, ص35.
2. يوسف عبدالكريم الجراجرة, اثار حكم التحكيم الالكتروني المجلة القانونية (issn_2537_0758) مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ص 180_181.

3. هشام عبد السيد الصافي محمد , النظام القانوني لـ تعاقد الادارة الكترونياً, دار الكتب القانونية , دار شتات للنشر- مصر- الامارات , الكتاب الثاني سنة 2017 صـ311
4. هشام بشير, التحكيم الالكتروني , المفهوم والاهمية – دراسة قانونية – المجلة المصرية للقانون الدولي, المجلد العدد 70, لسنة 2014 صـ62.63.
5. شريفة ناصر مسفر الزهراني , الاحكام القانونية لاتفاق التحكيم الالكتروني في ضوء النظام السعودي, المجلة العربية للنشر العلمي الاصدار الخامس _ العدد تسعة واربعون سنه 2022 صـ782.
6. احمد عيسي السري المهري , حكم التحكيم الالكتروني واثاره في ظل النظام القانوني للتحكيم في دولة الامارات العربية المتحدة , جامعة الشارقه . 2021 صـ22.
7. محمود السيد عمر التحيوي، التحكيم في المواد المدنيةوالتجارية , دار المطبوعات الجامعية لسنة 2010 صـ243.
8. عبد المنعم زمزم , قانون التحكيم الالكتروني , دار النهضة العربية سنه 2014 صـ303
9. هشام عبد السيد الصافي محمد , مرجع سبق ذكره، صـ321.
10. أسامه ادريس بيد الله . التحكيم الالكتروني وماهيته وأجراءاته ,عضو هيأة تدريس بكلية القانون جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا، صـ20.
11. الماده 41 من قانون التحكيم الاردني المعدل بسنة 2018.
12. يوسف عبد الكريم الجراجره , مرجع سبق ذكره صـ185.
13. المادة 80 من قانون رقم 10 لسنة 2023 بشان التحكيم التجاري الليبي.
14. مادة 760 من قانون المرافعات الليبي.
15. هشام عبد السيد الصافي محمد , مرجع سبق ذكره صـ363.
16. هشام بشير، التحكيم الالكتروني المفهوم والاهمية دراسة قانونية، مرجع سبق ذكره ،صـ77.
17. فوغالي بسمة, التحكم الالكتروني في عقود التجارة الدولية , رسالة دكتوراه جامعة باتنه -1- الحاج الاخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق الجمهوريةالجزائرية، لسنة 2022/2021 ، ص_323.
18. مصطفي ناطق صالح المطلوب , التحكيم التجاري الالكتروني , مجلة الرافدين للحقوق , المجلة (11) العدد (39) لسنة 2009، صـ174_175 .
19. سعد خليفة خلف , القانون الواجب التطبيق على التحكيم الالكتروني , جامعة الشرق الاوسط , رسالة ماجستير، ايلول 2013 , صـ60 .
20. محمود السيد عمر التحيوي، مرجع سبق ذكرة ،صـ307.
21. المادة 58 من قانون التحكيم المصري في المواد المدنية والتجارية رقم 27 لسنة .1994
22. عبد المنعم زمزم , مرجع سبق ذكرة ،صـ387.
23. حسين الماحي , التحكم النظامي في التجارة الدولية , دار النهضة العربية , الطبعة الثالثة سنة 2009 صـ201.
24. جعفر ذيب المعافي، التحكيم الالكتروني , دار الثقافة للنشر والتوزيع سنة،2014 صـ264.
25. عبد الصبور عبد القوي علي مصري , التنظيم القانوني للتحكيم الالكتروني الطبعة الاولي سنة 2013 , معينة القانون والاقتصاد الرياض , صـ144.
26. احمد هندس , التحكيم , دراسة اجرائية , دار الجامعة الجديدة لسنة 2019 صـ240.
27. ماهر محمد صالح عبد الفتاح , اتفاق وحكم التحكيم في المنازعات التجارة الدولية , 2004 , صـ .295
28. سمير جاويد محمد راشد , محاكم الدولة وتنفيذ احكام المحكمين , صـ89.
29. المادة الرابعة من اتفاقيه الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها نيويورك , 1958.
30. محمد حسن محمد علي , التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية رسالة دكتوراه , جامعة حلوان سنة 2012/2011 صـ552.
31. المادة 9 والمادة 56 والمادة 58 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994
32. المادة 62 من القانون رقم 10 لسنة 2023 بشأن التحكيم التجاري الليبي.

قائمة المراجع

اولا: الكتب:

1. احمد هندس ,التحكيم , دراسة اجرائية , دار الجامعة الجديدة لسنة 2019 .
2. . أسامه ادريس بيدالله .التحكيم الالكتروني وماهيته وإجراءاته.عضو هيأة تدريس بكلية القانون جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا.
3. حسين الماحي ,التحكيم النظامي في التجارة الدولية , دار النهضة العربية , الطبعة الثالثة سنة 2009 .
4. جعفر ذيب المعافي،التحكيم الالكتروني ,دار الثقافة للنشرو التوزيع سنة 2014 .
5. عبدالصبور عبد القوي علي مصري ,التنظيم القانوني للتحكيم الالكتروني الطبعة الاول سنة 2013 , معينة القانون والاقتصاد الرياض.
6. ماهر محمد صالح عبدالفتاح ,اتفاق وحكم التحكيم في المنازعات التجارة الدولية , 2004
7. سمير جاويد محمد راشد ,محاكم الدولة وتنفيذ احكام المحكمين. بدون سنة نشر.
8. هشام عبدالسيد الصافي محمد ,النظام القانوني لـتعاقدالادارة الكترونياً, دارالكتب القانونية , دار شتات-مصرِ-الامارات , الكتاب الثاني سنة 2017 .

9. احمد عيسي السري المهري , حكم التحكيم الالكتروني واثاره في ظل النظام القانوني للتحكيم في دولة الامارات العربية المتحدة , جامعة الشارقة
10. محمود السيد عمر التحيوي ،التحكيم في المواد المدنية والتجارية ,دار المطبوعات الجامعية لسنة 2010 .
11. عبدالمنعم زمزم ,قانون التحكيم الالكتروني , دارالنهضة العربية سنه 2014.

ثانياً : الرسائل العلمية:

1. سارة عبدالحسين رحمانيات ,تنفيذ الحكم الالكتروني , رسالة ماجستير كليةالحقوق جامعة الشرق الاوسط سنه 2011.
2. سعد خليفة خلف ,القانون الواجب التطبيق على التحكيم الالكتروني , جامعة الشرق الاوسط , رسالة ماجستير ايلول 2013 .
3. فوغالي بسمة,التحكيم الالكتروني في عقود التجارة الدولية , رسالة دكتوراه جامعة باتنه الحاج الاخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق الجمهورية الجزائرية لسنة 2022/2021 .
4. محمد حسن محمد علي ,التحكيم الالكتروني في منازعات التجارة الدولية رسالة دكتوراه , جامعة حلوان سنة 2012/2011 .

ثالثا: المجلات:

1. شريفة ناصر مسفر الزهراني ,الاحكام القانونية لاتفاق التحكيم الالكتروني في ضوءالنظام السعودي, المجلة العربية للنشر العلمي الاصدار الخامس _ العدد تسعة واربعون سنه 2022.
2. مصطفي ناطق صالح المطلوب ,التحكيم التجاري الالكتروني , مجلةالرافدين للحقوق , المجلة (11) العدد (39) لسنة 2009 .
3. هشام بشير,التحكيم الالكتروني , المفهوم والاهمية – دراسة قانونية – المجلةالمصرية للقانون الدولي, المجلد العدد 70, لسنة 2014 .
4. يوسف عبدالكريم الجراجرة, اثار حكم التحكيم الالكتروني المجلة القانونية (issn_2537_0758) مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية .

رابعاً: القوانين:

1. المادة 58 من قانون التحكيم المصري في الموادالمدنية والتجارية رقم 27 لسنة .1994
2. المادة 41 من قانون التحكيم الاردني المعدل بسنة 2018.
3. المادة 80 من قانون رقم 10 لسنة 2023 بشان التحكيم التجاري الليبي.
4. مادة 760 من قانون المرافعات الليبي.
5. المادة الرابعة من اتفاقيه الاعتراف بقرارات التحكيم الاجنبية وتنفيذها نيويورك , 1958
6. المادة 9 والمادة 56 والمادة 58 من قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994
7. المادة 62 من القانون رقم 10 لسنة 2023 بشأن التحكيم التجاري الليبي